دور الدعم الحكومي في التأثير على كلا من دالة الإنفاق الاستهلاكي ودالة الادخار في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية

د . نشوى محمد عبد ربه

قسم الاقتصاد والمالية العامة – كلية التجارة جامعة طنطا

في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية

د . نشوى محمد عبد ربه
قسم الاقتصاد والمالية العامة – كلية التجارة جامعة طنطا

الملخص :

يقوم هذا البحث على فكرة مؤداها ،أن الدعم الحكومي الذى تقوم الدولة بتقديمة للأفراد يمكن أن يكون له دور فى تغطية أحدى بنود الإنفاق الاستهلاكي للمستهلك المسلم وهو بند الضروريات مما يترتب عليه توفير جزء من دخل الفرد الذى كان مخصص لهذا البند ، ونظرا لأنه في إطار ضوابط الشريعة الاسلامية وعلى الرغم مما هو مباح للمسلم من التمتع بالطيبات ولكن نجد أن العلاقة الطردية بين الدخل والاستهلاك تقف عند حد معين طالما حقق إشباع الضروريات والحاجيات ، فلا يبحث بعد ذلك عن الرفاهيات حتى إن كان ذلك في إطار المباحات ؛ لأنه يرى أن ذلك إسراف ، ويرى أنه من الأفضل أن يؤدى زيادة دخله الى زيادة الإنفاق على المحتاجين وكذلك زيادة الادخار وتوجيه جزء من المدخرات الى الاستثمارات مما يترتب عليه تحقيق نمو اقتصادي في المجتمع .

المصطلحات الأساسية :الإنفاق الاستهلاكي– الادخار – الاعتدال – الاستثمار– الضوابط الشرعية الاسلامية– الدعم الحكومي .

Summary

This research is based on the idea that the government subsidy that the state provides to individuals can have a role in covering one of the Muslim consumer spending items. This is the item of necessities, which entails saving part of the individual's income allocated to this item. Despite that is permissible for the Muslim to enjoy amenities, it is found that the relationship between income and consumption stands at a certain extent as long as he satisfies his necessities and needs. Then, he does not look for luxuries even if it is within the framework of the prohibitions because he sees this is as a form of squandering. From his perspective, increased income should rather be spent on those in need and on increasing his savings which will be directed to future investments resulting in achieving economic growth in the society.

Key words

Spending – Savings – Moderation – Shariaha controls Islamic – government support.

١–المقدمة :

لقد حث الإسلام على الإنفاق وذلك من أجل بقاء المال في حركة دائمة وبالتالي يزداد النشاط الاقتصادي ونجد أن الإنفاق الاستهلاكي عند الفقهاء ينقسم الى الضروريات والحاجيات والكماليات ويقوم المستهلك بتوزيع الدخل المتاح لديه على أوجه الانفاق الذى يرغب في تلبيتها ولكن يوجد العديد من القيود على سلوكه يجب ألا يتجاوزها وان زاد دخله حتى لا يقع فيما نهى الله عنه ، وان سلوك المستهلك المسلم تحكمها ضوابط شرعية وهى تجنب الإسراف والتقتير والأخذ بالاعتدال في الإنفاق .

وان هذا السلوك المعتدل للمستهلك المسلم له العديد من الأثار الايجابية على الادخار وعلى تنمية الاستثمارات حيث نجد أنه من أهم مبادئ الاقتصاد الإسلامي المتعلقة بالتنمية ، هي تحريم الاكتناز لأنه تعطيل لجزء من الثروة عن التداول والاستثمار لذلك فان الاسلام قد حرم تعطيل النقود عن العمل والانتاج وحث الانسان على توجيه ما يدخره من أموال نحو الاستثمارات مما يترتب عليه زيادة الإنتاج الاقتصادي وعلاج العديد من المشاكل الاقتصادية ومنها مشكلات البطالة والتضخم .

ونجد أن الدعم الحكومي ، هو مجموعة من البرامج التي تعمل على مساعدة العديد من الأفراد داخل المجتمع وعلى الرغم من اختلاف فكرة الدعم والطرق التي يتم تقديمة بها من دولة الى أخرى الا أنه لا يوجد دولة أيا كان نظمها الاقتصادي أو درجه تطورها لا تمتلك وسائل للدعم وهذا يشير الى أهمية تلك البرامج ضمن السياسات الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق الاستقرار العام والوصول الى مستوى معيشة مناسب لجميع طبقات المجتمع .

لذلك فان الدعم الحكومي يمثل أحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية .

ولذلك تسعى هذه الدراسة الى توضيح أولويات الانفاق وكذلك الأدلة على وجوب الادخار ووجوب الاستثمار في الاسلام ووضع تصور للدور الذى يمكن أن يقوم به الدعم الحكومي داخل الدول الإسلامية لتوفير الحاجات الضرورية للأفراد ، مما يترتب عليه تخفيف هذا العبء من الاحتياجات من على كاهل هؤلاء الأفراد واتاحه جزء من دخولهم للادخار و الاستثمار وما يترتب على ذلك من أثار ايجابيه على الاقتصاد.

وسيتم تقسيم البحث الى عدة نقاط :

أولا :المقدمة. **ثانيا** :تعريف الإنفاق.

ثالثا :أولويات الانفاق في الاسلام. **رابعا** : الضوابط الشرعية للأنفاق.

خامسا :تعريف الادخار والضوابط الشرعية للادخار.

سادسا :الأدلة على وجوب الادخار في المنظور الإسلامي.

سابعا :الأدلة على وجوب الاستثمارفي المنظورالإسلامي.

ثامنا:تعريف الدعم الحكومي.

تاسعا :أنواع الدعم الحكومي.

عاشرا : برامج وأهداف الدعم الحكومي (مصر – السعودية).

الحادي عشر :تجارب بعض الدول الأجنبية في الدعم الحكومي .

الثاني عشر :موقف الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الاقتصادى الإسلامي من الدعم الحكومي .

الثالث عشر: الاثار السلبية للدعم ومساوئ الغاءالدعم .

الرابع عشر :تصور للدور الذى يمكن أن يؤديه الدعم الحكومي في التأثير على داله الإنفاق الاستهلاكي وداله الادخار في اطار ضوابط الشرعية الاسلامية .

الخامس عشر :البدائل المختلفة للدعم .

السادس عشر : النتائج والتوصيات .

٢- **مشكلة البحث** :

هناك عاملين رئيسين في تكوين المدخرات وهما الدخل المتاح التصرف فيه ومقدار الإنفاق الاستهلاكي ولذلك فاذا كان ذلك الدخل يكفى فقط لتغطيه جوانب الإنفاق الاستهلاكي فذلك يعنى تعذر تكوين مدخرات ولذلك فان اشكالية البحث هي الوصول الى سبيل لتخفيف عبء بند من بنود الانفاق على المستهلك الذى يتبع الضوابط الشرعية في الانفاق وذلك لاستخدامها في جانب المدخرات .

٣- **أهمية البحث :**

أ- إرساء بعض المعايير وضوابط الاسلام فى الانفاق الاستهلاكي وتوضيح الأثار الاقتصادية الايجابية التي يمكن أن تترتب على تطبيق هذه الضوابط في الوقت الراهن .

ب- توضيح أهمية الدور الذى يمكن أن يقوم به الدعم الحكومي في إعادة توزيع دخل الفرد المتاح للتصرف فيه في صالح الادخار .

ت- تشجيع المدخرين على توجيه مدخراتهم للمشروعات الاستثمارية المربحة مما يترتب عليه تزايد عمليات التكوين الرأسمالي وتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع .

٤- **منهج البحث**(المنهج الوصفي)

أ- الاسترشاد بآيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية التي تتصل بموضوع البحث .

ب- استنباط بعض أسس المنهج الإسلامي في الإنفاق والادخار .

ت- وضع تصور للدور الذى يكمن أن يؤديه الدعم الحكومي في التأثير على دالتي الإنفاق الاستهلاكي والادخار للمستهلك في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية .

٥- **الدراسات السابقة** :

(٥-١) (المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي ونموذج لكيفية تطبيقه – أحمد عبد الغفار عطوة)

قام الباحث بوضع نموذج يوضح جدول مستويات الإنفاق في الحلال والحرام من المنظور الإسلامي ويشمل هذا النموذج كلا من مستويات الإنفاق (التقتير – الضروريات – الحاجيات – التحسينات) وحكم مستوى الإنفاق الشرعي – ترتيب وحدات الإنفاق على سلعة ما –المنفعة الحدية المعتبرة شرعا لكل وحدة– الضرر الشرعي المعتبر شرعا للوحدة – محصلة المنفعة الكلية للإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات)

وقد توصل الى النتائج التالية :

أ- أن أسس الإنفاق الاستهلاكي في المنهج الإسلامي يقوم على التمييز جوهريا بين ما هو حلال وما هو حرام في إنفاق المال .

ب- أن عملية التمييز بين الحلال والحرام في الإنفاق الاستهلاكي محكومة بالمصلحة المعتبرة شرعا لكلا من المستهلك والمال والمجتمع .

ت- استخدام أسلوب كمى جديد لتجسيد فكرة الحلال والحرام حيث عبر عن عائد الإنفاق الحلال "بالمنفعة " وعائد الإنفاق الحرام "بالضرر" .

(٥-٢) (ترشيد الانفاق فى تكوين المدخرات في الاقتصادالإسلامي – عشير جيلالى)

يقوم هذا البحث على فكرة ترشيد الإنفاق والدور الذى يؤديه في تكوين المدخرات في إطار الاقتصادالإسلامي وأن الحصول على المدخرات عن طريق ترشيد الإنفاق الاستهلاكي والإنتاجي يجب أن يتم التصرف فيها بأسلوب رشيد من أجل تحصيل مدخرات اضافية .

وقد توصل الى الاتي : أنه لا مدخرات بدون وجود عنصري الإنتاج والإنفاق ، ويجب أن يتداخل هذان العاملان ؛لأن الانتاج الذى يترتب علية تحصيل مقدار من الدخل لا يضمن بالضرورة توفير المدخرات ،حيث أنه من الممكن أن يتم الإنفاق على جميع الدخول التي تم تحصيلها من الإنتاج بالاستهلاك مما يصعب معه تكوين مدخرات وكذلك الحال بالنسبة للإنفاق ، فأساسه هو حصول الأفراد على دخول من عوائد الإنتاج ،وبالتالي فان الإنتاج ضروري لوجود كلا من الإنفاق الاستهلاكي والإنتاجي .

(٥-٣) (المنهج الإسلامي في الادخار والاستثمار – ربيع محمد الروبى)

تقوم هذة الدراسة على فكرة أن تدنى الادخار والاستثمار عقبة فى طريق التنمية الاقتصادية،وأن اتباع المنهج الاسلامى فى الادخار والاستثمار يحفز الأفراد على تنمية المدخرات وتحريم الاكتناز .

وقد توصل الى النتائج التالية :

أ- ان منع الاكتناز يؤدى الى توفير التمويل اللازم للاستثمارات ، مما يترتب عليه زيادة حجم التمويل المعروض .

ب- ان التجارب التنموية أثبتت أن الدعوة الى خفض الأستهلاك كمرحلة لزيادة الأدخار قد لا تجدى نفعا اذا كان الأفراد يتجهوا الى تحويل الادخار الى اكتناز أو معادن نفيسة .

(٥-٤) (Fundamentals of Islamic Economic System" -Muhammad Sharif Chaudhry")

تقوم هذة الدراسة على فكرة أن التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع يترتب عليها أزدهار ونمو المجتمع،وحيث أن الهدف الأساسى للاسلام هو إقامة الترابط بين المسلمين ولايمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا تم التخلص من الفجوة بين الأغنياء والفقراء .

ولذلك فإن الإسلام يدعو الى عدم اكتناز الثروات وأهمية تداولها بين أفراد المجتمع لتلبية الحاجات الضرورية لجميع طبقات المجتمع ، وذلك لأن تعاليم الاسلام تؤكد على أن الله هو المالك الحقيقى للمال وأنه يجب على كل مسلم أن يقوم بإنفاق هذا المال وفقا لضوابط الشريعة الاسلامية .

خلصت هذه الدراسة الى الاتي :

أ- أن الدورة الاقتصادية تبدأ بكسب الأموال وقد يكون الاستهلاك هو أهم المراحل وأخرها فى هذة الدورة ، وفى ظل الاقتصاد الرأسمالي فانه لا يوجد حدود للانسان فى إشباع رغباتة ولكن فى ظل الاقتصاد الإسلامي فإنة يقتضى على الإنسان الاعتدال.

ب- يحظر الاسلام من استخدام الملابس الحرير واستخدام الأوانى الفضة والذهب لأن ذلك إسراف وتبذير وهو سلوك ينهى عنه الاسلام .

ت- أن الله سبحانه وتعالى قد وصف أمة محمد بأنها أمة وسطا لذلك فإن الإسلام يحث على الوسطية فى سلوك المسلم ومنها الوسطية والاعتدال فى المأكل والمشرب .

(٥-٥) - Ismail Yurdakok)SHARIAH PERSPECTIVES ON CONSUMPTION/SAVINGS ("BEHAVIOUR")

تقوم هذة النظرية على فكرة أن التوازن بين الاستهلاك والادخار له أهمية كبيرة فى الاسلام وأن الاسلام لم يحرم المسلم من استهلاك كل ما هو حلال من المأكل والمشرب ولكن حرم عليه بعضها لما فيها من ضرر عليه ، و يجب ألا يقوم المسلم بتبديد ثروته ولكن يجب أن يوجهها الى كل ما يرضى الله .

وقد خلصت الدراسة الى الأتى :

أ- أن استخدام المدخرات كأداة للتنمية هو أمر هام جدا وعلى جميع الدول النامية أن تتبع نهج الإسلام فى الاستهلاك والادخار والاستثمار .

ب- أن عدد كبير من الأنبياء كان يعمل بالتجارة .

ت- ان الله سبحانه وتعالى هو الذى ينعم على بعض الأفراد بالثروة الكبيرة الضخمة ، ويجب أن يعلم هؤلاء أن هذا اختبار من الله لهم ليرى كيف يقوموا باستخدام تلك الثروات ويجب على المسلم أن يشكر الله على ذلك ليس بالقلب أو اللسان فقط ولكن بإنفاق تلك الثروات فيما يرضى الله .

(٥-٦)(Khalid Zaheer "Islamic Economics: An Emphasis on Spending and Utilization of Resources ")

تقوم هذه الدراسة على أن الإسلام يحث الأثرياء على التمتع بالإنفاق فى الطيبات ولكن دون تبذير ولهم دور فى الفائض من ثرواتهم وينقسم الى اتجاهين.

أولا : أن يدفع الزكاة المستحقة على ثروته

ثانيا : أنه بدلا من تراكم الثروة أن يقوم باستثمارها واستغلالها الاستغلال الأمثل الذى يحقق العائد له وللمجتمع .

قد خلصت هذه الدراسة الى الأتى :

أ- أن الإنفاق الباهظ على الاستهلاك الشخصى يدينة القرآن بشدة وبذلك فإن الإنفاق المستحب فى الإسلام هو الإنفاق على الاحتياجات الضرورية للفرد ولمن يعول وكذلك الإنفاق على المحتاجين ممن حوله من أقارب أو جيران .

ب- إن المستهلك الذى يتسم بالتقوى والإيمان ويسعى الى إرضاء الله عزوجل يستطيع أن يفهم هذة الجوانب من الإنفاق بدون بذخ أو إسراف وكذلك الادخار للإنفاق على المحتاجين والإنفاق على الاستثمارات لخدمة العديد من الطبقات فى المجتمع .

ت- يوجد جدال واسع بين الاقتصاديين حول الحوافز الى زيادة الاستثمارات فيرى البعض أن الادخار يترتب عليه زيادة الاستثمارات ، ويرى البعض الأخر أنه كلما زاد الإنفاق على الاستهلاك كان ذلك حافز كبير لاتجاة رجال الأعمال الى زيادة المشاريع الاستثمارية ، ويرى (كينز) أن المدخرات هى تسرب من التدفق النقدى للمال (الدخل) وعلى الرغم من ذلك فانة من الضروري أن يتم الاحتفاظ بالأموال فى البنوك وذلك حيث يتم تحويلها الى اتجاة الإنفاق مرة أخرى حيث يستخدم المقترضون من البنوك تلك الأموال فى الانفاق .

(٥-٧) (الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك- زيد بن محمد الرمانى)

تقوم هذة الدراسة على فكرة أن دراسة سلوك المستهلك هو أمر ضرورى لتفسير العديد من المشكلات الاقتصادية وذلك نظرا للتأثير الكبير لهذا السلوك على الحياة الاقتصادية داخل المجتمع ، ولقد هدف هذا البحث الى دراسة سلوك المستهلك فى إطار الشريعة الاسلامية ومحاولة صياغة نظرية لذلك السلوك ،وتحديد دالة الاستهلاك التى تتناسب مع مبادىء الإسلام .

وقد توصلت الدراسة الى الأتى :

للوصول الى كمية التوازن للمستهلك المسلم يمكن أن يتم التوصل اليها باستخدام الداول التالية وذلك لتحقيق أقصى إشباع ممكن للمستهلك :

$$E1= r+ A(1-pr)/p(a+b)$$

$$E2= B(1-pr)/(a+b)$$

حيث E1 :دالة الانفاق على الطيبات الضرورية r:الكميات الضرورية من الطيبات

E2:دالة الإنفاق على وجوه الخير pr :الإنفاق على الطيبات الضرورية

(a،b) درجة تفضيل المستهلك

نجد أن b تزداد عند المؤمن القوى وتقل عند المؤمن الضعيف ، وذلك لأنها تعكس الرغبة فى الانفاق على وجوة الخير .

ويتضح من خصائص دالة الاستهلاك داخل المجتمع الإسلامى ما يلى :

١- أن طريقة توزيع المسلم لدخله بين الإنفاق على الطيبات والإنفاق فى وجوه الخير يعتمد على عدد من العوامل وهى حجم دخله وقيد الميزانية والتفضيل بين المجموعتين من الطيبات والحد الأدنى من الاستهلاك الضرورى له و أسعار السلع من الطيبات .

٢- أن الزكاة والصدقة والإنفاق فى سبيل الله تؤثر بنسبة كبيرة فى دالة الإنفاق الاستهلاكى فى المجتمع الإسلامى .

٣- داخل المجتمع الإسلامى يوجد ثلاث فئات منهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق للخيرات باذن الله ونجد أن دالة الاستهلاك للمجتمع تتأثر بصفات كل فئة .

(٥-٨) (تقييم أثر الدعم الحكومي فى النمو الاقتصادي فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٤) – زينب عليوة .

قامت هذه الدراسة على فرضية وجود أثر معنوى موجب للدعم الحكومى فى مصر وذلك من خلال تأثيره على بعض المتغيرات الأقتصادية .

ولقد توصلت الى النتائج التالية :

أ- باستخدام نموذج الانحدار الخطى المتعدد وقد تضمن الناتج المحلى الإجمالى كدالة فى قيم كلا من (الدعم الحكومى – الإنفاق الحكومى بدون دعم – حجم العمالة – الصادرات – الاستثمار الأجنبى المباشر – الاستثمار المحلى – الاستهلاك النهائى) واتضح من نتائج النموذج وجود تأثير معنوى موجب لجميع متغيرات الدراسة المستقلة فى اتجاة المتغير التابع مع اختلاف درجات التأثير .

ب- الدعم الحكومى يمثل أهم المحددات للاستهلاك النهائى وبالتالى يعتبر حافز لزيادة الاستثمار المباشر ويترتب عليه زيادة فى تشغيل العمالة .

(٥-٩) (كفاءة وعدالة سياسة الدعم فى مصر – د. أمنية حلمى)

قامت هذة الدراسة بتقييم العدالة والكفاءة لسياسات الدعم فى مصر وقامت بطرح بديلين للإصلاح فى هذا الجانب .

البديل الأول : هو تطوير السياسات الحالية للدعم عن طريق عدد من المقترحات منها تحسين أليات التسعير ورفع كفاءة وعدالة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية .

والبديل الثانى: أن يتم التحول من الدعم السلعى الى الدعم النقدى المشروط .

وقد خلصت هذة الدراسة الى امكانية تطبيق البديل الأول فى الوقت الحالى وبعد ذلك يتم التحول تدريجيا الى البديل الثانى .

(٥-١٠) (علاقة الدعم بالتضخم فى مصر من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٥- محمد صفوت)

تقوم هذه الدراسة على أن الدعم يمثل أحد بنود النفقات فى الموازنة العامة للدولة وتشير نظريات الاقتصاد الحديث أن العجز أو الفائض فى الموازنة العامة للدولة له تأثير كبير على التضخم .
وقامت هذه الدراسة بتحديد نسبة الدعم الى الموازنة العامة للدولة ومعدلات التضخم خلال الفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٥ وقد توصلت الدراسة إلى الأتى :

أ- أنه فى ٦٦,٦٧% من المشاهدات لم يكن للدعم أى تأثير يذكر على عجز الموازنة العامة للدولة بينما فى ٣٣,٣% من المشاهدات تغير عجز الموازنة بما يقارب تغير نسبة الدعم من الموازنة العامة .

ب- أن التضخم يتناسب طرديا مع عجز الموازنة العامة للدولة .

ت- كما وجدت هذه الدراسة أن بند الدعم يشكل ٢١% من بند المصروفات ولكن تأثيره ضعيف على عجز الموازنة العامة للدولة .

ث- أوضحت هذه الدراسة أنه بالرغم من التأثير غير المباشر للدعم على التضخم ،إلا إنه ليس السبب الرئيسى لاتجاه معدلات التضخم .

(٥-١١)الخلاصة من الدراسات السابقة :

نستنبط من الدراسات السابقة أنها قد بينت أهمية الدور الذى يؤثر بة الإنفاق الاستهلاكي فى تكوين المدخرات وبالتالى زيادة الاستثمارات فى إطار ضوابط الشريعة الإسلامية وكذلك أوضحت الدراسات الخاصة بالدعم أن الدعم الحكومى يعتبر أهم محددات الاستهلاك النهائى وأنها حافز لزياد الاستثمارت كما أوضحت عدم وجود أثر كبير للدعم على معدلات التضخم،ولكن لم نجد أى دراسة سابقة قد أوضحت تأثير الدعم الحكومى على الإنفاق فى إطار ضوابط الشريعة الإسلامية لذلك تسعى هذة الدراسة الى محاولة توضيح تلك العلاقة.

٦- **تعريف الإنفاق :**

(٦-١)الإنفاق لغة :

إنفاق: مصدر أنفق، يقال: أنفق الرجل، إذا افتقر وذهب ماله، ومنه: قوله تعالى: «إِذاً لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ". الاسراء(١٠٠) وهو من نفق بمعنى نفد .

(٦-٢)الإنفاق اصطلاحا :

الانفاق عند الفقهاء :" يعنى صرف المال، بغضّ النظر عن حكمه والضوابط المأخوذة فيه، فكلّ صرف للمال يكون إنفاقاً له، في الحلال كان ذلك الصرف أم في الحرام، واجباً كان أم مستحبّاً، الأغلب استعماله في صرف المال على من تجب النفقة عليهم من النفس والزوجة والأقارب ."

(٦-٣) **الإنفاق الاستهلاكى الخاص** : " هو ما يقوم به القطاع العائلى من إنفاق على السلع الغذائية والسلع المعمرة وكذلك الإنفاق على الخدمات .

(٦-٤) : **الإنفاق الاستثمارى** : "هو الإنفاق على المشاريع الاستثمارية مما يترت على زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد فى المجتمع " .

(٦-٥) **الإنفاق الحكومى** : " هو مشتريات الحكومة من السلع والخدمات وكذلك مدفوعات الحكومة مقابل الخدمات التى تحصل عليها عن طريق التعاقد مثل بناء المستشفيات والمدارس ".

(٦-٦) **الإنفاق الكلى** : " هو الطلب الكلى فى المجتمع ويتمثل فى الإنفاق الاستهلاكى الخاص والإنفاق الاستثمارى والإنفاق الحكومى وصافى التعامل الخارجى (الصادرات – الواردات) وذلك خلال سنة .

(٦-٧) الإنفاق في القرآن :

نجد أن الإنفاق الاستهلاكى فى القرآن قد ورد فى الآيتين التاليتين الواردتين فى سورة الطلاق وهما يوضحان الإنفاق على الأسرة:

"أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى (6) لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا. "(7) الطلاق

(٦-٨)الإنفاق فى السنه النبوية :

"عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا وَيَقُولُ الْآخَرُ اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا"متفق عليه

٧- أوليات الإنفاق فى الاسلام :

يجب على المستهلك المسلم ان يقوم بترتيب أولويات الإنفاق وفقا لسلم الأولويات الإسلامية التى وضعها الفقهاء وهى : الضروريات فالحاجيات فالكماليات، و ذلك على النحو التالى :

(٧-١)**الإنفاق على الضروريات** : ويقصد بها ما ينفق لاستقامة حياة الانسان ويحقق الضوابط الشرعية مثل نفقات المأكل والمشرب والمسكن والصحة والعلم والزواج (وحكمه الوجوب) قال الرسول الله صل الله علية وسلم :"دِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَدِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي رَقَبَةٍ ، وَدِينَارٌ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَى مِسْكِينٍ ، وَدِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ ، أَعْظَمُهَا أَجْرًا الَّذِي أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ. "رواه مسلم هذا الحديث يبين أن الإنفاق على الأهل هو أفضل أنواع الإنفاق وذلك لأن الأهل ممن ألزمك الله بهم والإنفاق عليهم هو فرض عين والإنفاق على غير ذلك هو فرض كفاية وفرض العين أفضل من فرض الكفاية .

(٧-٢) **الإنفاق على الحاجيات** : ويقصد بها ما ينفق على ما يحتاجه الناس ،حتى تكون حياتهم ميسرة وتقلل من المشاق والمتاعب ، ولا يجب الإنفاق على الحاجيات إلا بعد أن يتم توفير الضروريات. (وحكمه الجواز أو الندب) فلا يعاقب الفرد على تركه بل يكون له الجزاء اذا فعله بل يترتب عليه زوال الحرج وذلك فى قوله تعالى:"وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ " (الحج ٧٨)

(٧-٣) **الإنفاق على الكماليات** : وهى التى تجعل حياة الإنسان أطيب حالا عن حالة الضروريات والحاجيات ، ولا يجب الإنفاق عليها إلاّ بعد أن يتم الانتهاء من نفقات الضروريات والحاجيات ،وهذه الكماليات تؤدى الى تمتع الانسان بالطيبات من الرزق التى أحلها الله وذلك فى قوله تعالى :"قُلْ مَنْ

حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ۚ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ"(الأعراف ٣٢)

٨- ضوابط الإنفاق الاستهلاكى :

أن هناك ضوابط للسلوك الاستهلاكي فى الإسلام :

(٨-١) تحريم الإسراف : قال الله تعالى "يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ "(الأعراف ٣١)

وقال رسول الله صل الله عليه وسلم :" كلُوا وَاشْرَبُوا، وَتَصَدَّقُوا وَالْبَسُوا، مَا لَمْ يُخَالِطْهُ إِسْرَافٌ أَوْ مَخِيلَةٌ "سنن بن ماجة

واذا نهى الشرع عن الإسراف فإن هذا النهى لحكم كثيرة،ولعل من أهمها كون الإسراف عاملا فى تبديد ثروات الأمم ،والإسراف الى جانب أضراره الأخلاقيه يحول دون توافر أهم وسائل التنمية الاقتصادية ، وهو تكوين رؤوس الأموال ، فالإسلام حين حرم الإسراف إنما أراد حماية الإنسان من الترف وكذلك أن يكون للأمة رصيدها الذاتى من الثروة التى تكون سلاحها فى القضاء على كل ما يعترض سبيل نهضتها .

ومقصد الشرع هنا هو ضمان خلو الإنفاق الاستهلاكى من الإسراف لأن ذلك يؤدى الى العديد من الأضرار الأقتصادية حيث يقلل من قدرة الأفراد على زيادة مدخراتهم ،ويؤدى الى زيادة التداول النقدى ،واذا لم يقابل هذة الزيادة فى النقود زيادة فى المنتجات يترتب على ذلك حدوث تضخم مما يؤدى الى ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود ، ويجب أن نأخذ فى الاعتبار أن الإسراف في الشريعة الاسلامية لا يقتصر على تجاوز الحد فى المباحات وانما يتجاوز الى الإنفاق على المحرمات نفسها.

(٨-٢) تحريم التقتير :قال الله تعالى : "وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا " (الاسراء ٢٩)

قال رسول الله صل الله عليه وسلم : إياكم والشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم أمرهم بالبخل فبخلوا وأمرهم بالظلم فظلموا وأمرهم بالقطيعة فقطعوا " أبو داود وأحمد عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

التقتير ؛ هو " التضييق على أفراد العائله بالإنفاق مما يؤدى الى حرمانهم من نيل الحد المشروع لهم شرعا" فالمتتبع للنصوص الشرعية الواردة فى القرآن والسنة بالنهى عن التقتير سيدرك أن له دلالته وأهميته ،وذلك لأنه من المتعذر دفع المدخرات إلى الاستثمار مع وجود النزعة التقتيرية لدى الأفراد .

ونجد أن الإسلام يهدف الى عدم تدنى مستوى الاستهلاك الى الحد الذى يهدد حياة الإنسان ذلك حيث يجب حفظ حجم الاستهلاك عند مستوى معين وعدم حرمان الأسرة من الحد المشروع لهم فى الإنفاق.وكذلك لأن التقتير يترتب عليه ركود فى الحياة الاقتصادية لأنه يؤدي إلى نقص الاستهلاك الذى يترتب عليه الدورة الانكماشية وما يترتب عليه من عدم قدرة بعض رجال الأعمال على تصريف منتجاتهم ويضطر الى خفض أو وقف الإنتاج وبالتالى حدوث بطالة وإنخفاض فى الأجور ونقص فى القوة الشرائية وبالتالى انخفاض مستوى الطلب الفعال .

(٨-٣) **التوسط والأعتدال** : قال الله تعالى : وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُواوَلَمْ يَقْتُرُوا وَ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً " (الفرقان : ٦٧)

ولقد حدد رسول الله صلى الله عليه وسلم نطاق الاعتدال والوسطية فى الحديث الشريف : " كل ما شئت ، واشرب ما شئت ، والبس ما شئت ، ما أخطأتك اثنتان :سرف ومخيلة " (البخارى)

ويقول ابن كثير فى تفسير "وكان بين ذلك قواما " أى ليسوا مبذرين فى الإنفاق فيصرفون أموالهم فوق الحاجه كما أنهم ليسوا بخلاء على أهليهم فيقصرون فى حقهم ولا يكفونهم ، بل عدلا وخير الأمور الوسط .

ويمكن تعريف الإنفاق المعتدل بأنه " انفاق بالمعروف فى طاعة الله وفى حدود الاستطاعه ورعاية الأولويات فى الإنفاق ،وينصرف مفهوم الاعتدال الى كلا من مقدار الإنفاق ووقته ، وكل انسان فقيه نفسه ،فاذا ما فقه اعتداله فعليه أن يلزم .

(٨-٤) **أن يكون الإنفاق فى دائرة الحلال** :

قال الله تعالى :"يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ " البقرة ١٧٢ يقول الله تبارك وتعالى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّافِي الأَرْضِ حَلالاً طَيِّباً وَلاَ تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ " (البقرة : ١٦٧)

قال رسول الله صل الله عليه وسلم : " إن الله طيب لا يقبل إلاَّ طيبا " (رواه مسلم)

ونجد أن الأيه السابقة والحديث يرشدنا الى أن يكون طعام الانسان من مال حلال أى أن الإنفاق من مصدر حلال وكذلك أن يكون الطعام مباح وغير محرم .

وهناك بعض المحرمات التى أمرنا الله عز وجل بتجنبها فى قوله تعالى:

" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُون " المائدة ٩٠

ونجد أن اتجاة الإنفاق على الخبائث كالخمر والميسر بالإضافة الى حرمتها فى الدين كما ورد في الآية السابقة بالاضافة الى ذلك فيترتب عليها آثار سلبيه على الادخار والاستثمار؛ لأنها تؤدى الى اقتطاع جزء من ثروة الإنسان كان من الممكن أن تتجة الى الطيبات وتؤدى الى تنميتها .

٩- **تعريف الادخار** :

(٩-١)**الادخار لغة** : "الاحتفاظ بالشيء أى شيء وتخبئته لوقت الحاجة ".

(٩-٢) **الادخار اصطلاحا** : له العديد من التعريفات :

تعريف مجله البنوك الإسلامية : "الادخار اقتطاع جزء من الدخل بشرط أن يأخذ طريقه الى الاستثمار" .

تعريف الموسوعة العلمية العملية للبنوك الإسلامية : "الادخار بمعناه الخاص ينصب على الدخول النقدية ، ويعنى تأجيل الإنفاق العاجل الى إنفاق آجل على أن يأخذ المال طريقه فى فترة التأجيل الى مؤسسة مالية تتولى إدارة واستخدام هذه المدخرات ".

تعريف موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية : " الادخار عدم إنفاق الدخل على الاستهلاك "

(٩-٣) الادخار فى القرآن : فى قوله تعالى :" وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ."

(٩-٤)الادخار(فى الاقتصاد) : الاحتفاظ بجزء من الدخل للمستقبل .

(٩-٥) ادخار فردى : عندما تفيض دخول الأفراد على ما ينفقونه على الاستهلاك .

(٩-٦) ادخار إنتاجى : استثمار جزء من الدخل فيما يأتى بدخل جديد .

(٩-٧) ادخار احتياطى : اقتطاع جزء من الدخل على سبيل التوفير والاحتياط .

(٩-٨) ضوابط الادخار فى الإسلام :

أ- أوضح علماء المسلمين جواز الادخار ولكن بشرط عدم التضييق على المسلمين فى وقت الشدة ولكن فى وقت الرخاء يمكن ادخار قوت سنة .

ب- لا يجوز أن يجوع الناس أو أن يقوموا بحرمان أنفسهم من مستوى المعيشة المعتدل وذلك بحجة أن تحسين أحوالهم المعيشية يضعف الادخار .

ت- يجب ألا يؤدى الادخار الى احتكار السلع لأن ذلك يعنى شراء السلع وحبسها وبذلك تقل الكمية المعروضة منها وتزيد أسعارها فى الأسواق .

ث- ألا يؤدى الادخار إلى ضعف اليقين عند الإنسان وذلك لأن الرزاق هو الله وإن الادخار لوقت الحاجة هو أمر واجب وأخذ بالأسباب ولكن يجب ألا يؤثر ذلك على عقيدة المسلم

(٩-١٠) دور الإنفاق الاستهلاكى فى تكوين المدخرات :

إن الإنفاق بضوابطه السابقة ،هو الذى يؤمل من خلاله تجنب المجتمع من الوقوع فى العديد من المشاكل الاقتصادية من تضخم وارتفاع فى الأسعار فيؤدى الى نقص القوة الشرائية مما يقطع ديمومة مصادر الأموال .

إن هذا الإنفاق بضوابطه يربى الأفراد على التمسك بالتوازن والاعتدال فى تصرفاتهم فيصرفون جزء من دخولهم على احتياجتهم الضرورية والحاجية ،ويدفعون بجزء أخر منها إلى الادخار ،ثم الى مجالات الاستثمار مما يترتب عليه تحقيق نمو اقتصادى ،وللمدخر فائدتان ؛ أولاهما : أن يكون للمدخر مالا احتياطيا يلجأ اليه عند الحاجة من مرض أو عجز أو عسر ، وثانيهما : أنها تكون قوة إضافية تثمر فى صناعة أو تجارة بحيث تكون ذات ريع تنمو من نفسها مع الوقت . ولاشك أن كل ذلك يصبح عونا لهم على القيام بواجب الطاعة لله عز وجل ،وواجب عمارة الأرض .

كما أن الإنفاق بضوابطه يحقق التضامن الذى يؤدى فى النهاية الى التخلص من آفة الربا فى المجتمع ؛ لأنه كلما تعددت سبل الانفاق المشروعة قلت الحاجة الى الاقتراض ، ولم يعد هناك مجال لوجود المرابين أو المصارف للإقراض بفائدة "

لذلك فلو خلا هذا الإنفاق من ترشيده عن طريق تلك الضوابط فانه لا يؤمن على المال من أن يدفع إلى مجالات التبذير أو الإسراف أو التقتير ، وما ينتج عن ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية .

١٠ -الأدله على وجوب الادخار فى المنظور الاسلامى :

الدليل الأول : ورد فى حديث أم المؤمين : عائشة رضى الله عنها عندما قالت " كان رسول الله صل الله عليه وسلم يدخر لأهله قوت سنه ."

والمراد بالادخار هنا هو إبقاء المرء لنفسه قصد للانتفاع به وقت الحاجة .

الدليل الثانى : أن الرسول صل الله عليه وسلم نهى عن إضاعة المال بعله الصدقة .

" قال كعب رضى الله عنه قلت يارسول الله إن من توبتى أن انخلع من مالى صدقه الى الله والى رسول الله صل الله عليه وسلم ، قال أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك ، قلت فإنى أمسك سهمى الذى بخيبر" .سنن ابى داود

وهذا الحديث دليل على وجوب الادخار ووجه دلالته كونه أمر بإمساك بعض المال وعدم إنفاقه كله حتى ولوكان فى وجه الصدقه فى سبيل الله . فالنهى عن التصدق بكل المال دليل على وجوب الادخار الذى سبق لنا أن عرفناه بأنه اقتطاع جزء من الدخل ،أى إمساك جزء من الانفاق ودفعه الى مجال آخر وهو الاستثمار الذى يؤدى الى تنمية المال وزيادته .

الدليل الثالث : يوصى الرسول صل الله عليه وسلم بترك الورثة أغنياء"فقد سأله صل الله عليه وسلم سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه فقال يارسول الله قد بلغنى من الوجع ما ترى ، وأنا ذو مال ،ولا يرثنى إلا ابنه لى واحدة ،أفأتصدق بثلثي مالى ؟ قال :لا ، قلت فالشطر يا رسول الله ؟ قال :لا ، قلت : فالثلث ؟ قال الثلث والثلث كثير إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عاله يتكففون الناس " رواه مسلم

وهذا الحديث يدل على وجوب الادخار ؛إذا أنه لولا أهمية الادخار لما نهى الرسول صل الله علية وسلم سعد عن التصدق بجزء كبيرمن ماله .

الدليل الرابع : قال رسول الله صل الله عليه وسلم:" رحم الله امرء اكتسب طيبا وأنفق قصدا وقصد فضلا ليوم فقرة وحاجته ."الطبرى

وكأن الحديث هو منهج يبينه لنا رسول الله صل الله عليه وسلم في الادخار حيث يبدأ بأهمية أن يكون مكسب الإنسان من مصدر حلال ثم الاعتدال فى الإنفاق وينتهى بضرورة الادخار لمواجهة المستقبل وتقلباته ، وكذلك يجب أن يكون الادخار المستهدف محققا للاستثمارات التى تلزم لإشباع ما تقدم من حاجات ومتطلبات الفرد فى المستقبل .

١١- دليل وجوب الاستثمار في المنهج الاسلامي:

(١١-١)-دليل وجوب استثمار المدخرات من القرآن الكريم:

الدليل في قول الله تعالى "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ " التوبه ٣٤

نجد أن هذه الأيه لا تعنى فقط الإنفاق الخيرى بل المراد بها أيضا الإنفاق الاستهلاكى والاستثمارى وذلك ؛لأن الانفاق الخيرى يكون جزء فقط من الثروة المملوكة للإنسان ولكن هنا تحريم من الاكتناز باستخدام الأموال كلها وذلك يعنى الحث على عدم اكتنازها ووجوب استثمارها فى الأنشطة الاقتصادية

المختلفة . .وأما وجه الدلالة فى هذه الآيه على وجوب الاستثمار فلأن تحريم الاكتناز الذى يعنى حجب الثروه عن الاستثمار يعنى إيجاب الاستثمار ، وذلك لأن الاستثمار نقيض الاكتناز ،ومادام الاكتناز حرام ،فلذلك يكون الاستثمار واجب .

(١١-٢) دليل وجوب استثمار المدخرات من السنه النبوية :

الدليل الأول : قال رسول الله صل الله عليه وسلم : "من ولى يتيما له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقه ." رواه الترمذى

وجه الدلالة على وجوب الاستثمار فليتجر له والحديث يوضح أن عدم استثمار المال يؤدى إلى فنائه وزواله وبالتالى الإضرار بمال اليتيم .

الدليل الثانى : قال رسول الله صل الله عليه وسلم: " من باع دارا أو عقارا ، ثم لم يجعل ثمنه في مثله لم يبارك له فيه"صحيح ابى داود

وقول لم يجعل ثمنها فى مثله دليل على أن حجب المال وتعطيلة عن أوجه الاستثمار يؤدى الى قله البركة فيما يملك .

الدليل الثالث: قال رسول الله صل الله عليه وسلم: "اذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيله فليغرسها "البخارى

وتعبير فليغرسها دليل على وجوب الاستثمار وذلك لأن الغرس توظيف فعلى للمال المتوفر في النشاط الاقتصادى وذلك لأن الزراعة مصدر للنشاط الاقتصادى يتم فيه توظيف المال .

ومما سبق نجد أن استثمار المدخرات له العديد من الأدله فى القرآن الكريم والسنة النبوية وبذلك نجد ان الادخار أمر ضرورى وواجب فى إطار الشريعة الإسلامية وذلك لأنه أمر ضروري لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الناتج وزيادة الدخل وزيادة الإنفاق .

(١١-٣) أهداف وأولويات الاستثمار :

إن الأهداف النهائية للاستثمار فى المجتمع المسلم هو تحقيق مستويات استهلاكية ومستويات معيشة تتناسب مع جميع الطبقات فى المجتمع وكذلك تحقيق نوع من الاستقلال الذاتى داخل المجتمع المسلم فى مواجهة المجتمعات الأخرى .ولذلك يمكن تصور أولويات استثمارية تحقق الأهداف الأتية :

أ- توفير الحد الأدنى للمعيشة :

وذلك لأن كل مواطن مسلما أو ذميا هو إنسان مكرم من قبل الله تعالى ولابد أن تتوفر له الضروريات المادية (من مسكن – ومأكل – ومشرب _وملبس – وأسرة) والمعنوية كالأمن والعدالة وغيرها .

ب- توفير حد الكفاية لكافة المجتمع :

وهو حد يعلو على مستوى الكفاف ليسمح للأفراد بتملك رؤوس أموال تنتج ما يكفيهم ومن يعولون ، علما بأن الكفاية كما يقول (الشاطبي) هى مسألة نسبية تختلف باختلاف الأحوال والساعات ،ولعل بن

الخطاب رضى الله عنه خير من مارس عمليا هذه السياسة عندما قال لعماله على الزكاة "إذا أعطيتم فأغنوا كرروا عليهم الصدقة وإن راح على أحدهم مائة من الأبل " .

ت- تحقيق الحياة الطيبة :

إن الحياة الطيبة فى الفكر الإسلامى ربما تناظر مجتمع الرفاهة فى الفكر المعاصر ، لكنها رفاهة منضبطة برشادة الاسلام وعدالة توزيعه ،وذلك لأن الإسلام دين فطرة ودين حياة وقال رسول الله صل الله عليه وسلم " ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده " .

ث- تحقيق أقصى ربح ممكن للمستثمر :

اهتم الإسلام بالمصالح الفردية كما اهتم بالمصالح الجماعية لذلك من المندوب شرعا أن يستثمر الفرد ما يحقق له حياة كريمة تسمح بأداء الواجبات العينية قبل نفسه وأسرته وأن يتبقى للمستثمر فضلا للزكاة والأعمال التطوعية .لذلك فإن المستثمر الملتزم فى عمله بالشرع يجب أن يستهدف تحقيق أقصى ربح لمصلحته ومصالح مجتمعه ، وذلك لايعنى بالضرورة البيع بأعلى سعر لأن العبرة ليست فى الكم (أقصى) وانما فى الكيف : من أين اكتسبه؟ وفيما أنفقه ؟ هل كان ذلك فى مجال حلال أم حرام ؟ .

١٢ – تعريف الدعم الحكومى:

أ- عرف (ريتشارد ستون) "الدعم " أنه عبء مالى على الحكومة وذلك حتى يتمكن كلا من المنشأت والأفراد من شراء احتياجتهم من السلع والخدمات بأسعار أقل من الأسعار الموجودة فى السوق الحرة.

ب- يرى (كينزبولدنغ)"أن الدعم الحكومى يمثل أهم العناصر فى الحياة الاجتماعية وتتزايد هذة الأهمية حتى يتحقق الاستقرار فى الأسعار الذى يترتب علية الاستقرار السياسى .

ت- عرفه (فريدريك ريوس) " الدعم الحكومى مقدار من الأموال يتم دفعها بدون مقابل أو مقابل بسيط لا يوازى الأهداف التى دفعت من أجلها .

ث- يرى أخرون " أن الدعم هو الفرق بين ما يقوم الأفراد بدفعة من سعر للحصول على السلع والخدمات التى يرغبون فى الحصول عليها وبين التكاليف الحقيقية لهذة السلع والخدمات .

١٣ – أنواع الدعم الحكومى :

أ- **الدعم المباشر** : "هى المبالغ التى تظهر في الموازنة العامة للدولة وتخصص لتوفير السلع والخدمات الضرورية للأفراد ويكون سعرها أقل من تكلفة الانتاج أو الاستيراد ".

ب- **الدعم غير المباشر** : "هو الفرق بين أسعار بيع بعض المنتجات التى يوفرها القطاع العام وبين تكلفتها" .

ت- **الدعم الضمنى:** " الفرق بين أسعار بيع بعض السلع التى يتم انتاجها محليا وأسعار بيعها فى الأسواق العالمية أو خسائر تلك الشركات التى يتم إجبارها على بيع منتجاتها بأسعار تقل عن سعر التكلفة " .

١٤- برامج وأهداف الدعم الحكومى:

(١٤-١) برامج واهداف الدعم الحكومي فى مصر:

وتتمثل سياسة الدعم الحكومي بتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية من هذه الأهداف :

إعادة توزيع الدخل لمصلحة الفئات الفقيرة أوالفئات محدودة الدخل،حيث توجد طبقة غنية وطبقة فقيرة وقد لايوجد طبقة متوسطة وهي الصورة الغالبة في معظم الدول النامية.ولذلك فإن التقريب بين هذه الطبقات قد يتم على أساس الحصول على ضرائب تصاعدية من الأغنياء وتقديم إعانات للفقراء،مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع من دون التأثير في الأسعار النسبية للسلع والخدمات؛ ومن ثم تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية.

(١٤-١-١)الدعم الحكومى الاقتصادى العينى :

هو تقديم بعض المنتجات الاستهلاكية للأفراد فى المجتمع وتكون أسعارها أقل من أسعار التكلفة مثل السكر والزيت والقمح ودعم البنزين والغاز الطبيعى والسولار.

حيث يكون مقدار الدعم هو الفرق بين التكلفة الحقيقية لإنتاج السلعة التى يستهلكها الأفراد وبين المبلغ الفعلى الذى يدفعة الفرد مقابل ما يستخدمة .

أ- **الدعم العام للأسعار** :يتم توفير العديد من السلع لجميع فئات المجتمع بسعر أقل من سعر السوق ولكن قد يصل الدعم لمن لا يستحقة .

ب- **البطاقات التموينية:** يتم توزيع حصص محددة من السلع ويكون سعرها أقل من سعر السوق.

ت- **كوبونات الغذاء** : يتم توزيع تلك الكوبونات ذات القيمة النقدية على بعض الفئات المستهدفة لكى تتمكن من الحصول على السلع التى تحتاجها من السوق .

ث- **برامج التغذية المكملة:** وذلك لبعض الفئات مثل تقديم وجبات غذائية للتلاميذ فى المدارس .

(١٤-١-٢)الدعم الحكومى الاقتصادى النقدى :

هو تقديم المساعدات النقدية لبعض الفئات فى المجتمع ومن أهم البرامج :

أ- برنامج الدعم النقدى المشروط وذلك من خلال تقديم المساعدات النقدية للأسر الفقيرة بشروط معينة مثل التحاق جميع الأطفال بالمدارس .

ب- برنامج المساعدات الاجتماعية النقدية وذلك لرفع مستوى دخول الأفراد تحت حد الفقروكذلك لرعاية المعوقين وكبار السن غير القادرين على العمل .

ت- برنامج المساعدات العائلية وتتوقف هذة المساعدات على عدد أفراد الأسرة وذلك للحفاظ على حد أدنى من الدخل لكل أسرة .

(١٤-١-٣) آليات تحديد الفئات المستهدفة من برامج الدعم :

١- **آليه المؤشرات التقريبية :**

تقوم هذة الطريقة على تحديد بعض المؤشرات لمستوى دخول الأفراد ، على سبيل المثال (الوظيفة ، نوع المسكن) ويتم تجميع هذه البيانات فى استمارات استبيان ومن الممكن أن تستخدم هذة الطريقة فى كلا من نظم الدعم العينى والدعم النقدى ويمكن أن تطبق فى الدول النامية .

٢- **آلية خصائص الفئات المستهدفة:**

تقوم هذه الطريقة بتحديد الفئات المستهدفة للدعم وذلك طبقا لخصائص الأفراد الجغرافية والاجتماعية وهذه العوامل هى (الحالة الاجتماعية– الحالة الصحية – العمر – نوع عائل الأسرة).

٣- **آلية المتوسطات :**

تقوم هذه الطريقة على تحديد حد أدنى للدخل (خط الفقر) ويتم تقديم الدعم للأفراد الذين تقل دخولهم عن هذا الحد وتنتشر هذه الآلية في الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية وذلك لتوفر البيانات لديها عن مستويات الدخول وأجور الأفراد .

(١٤-١-٤) أهداف دعم السلع الغذائية :

إن سياسة الدعم تمس مستوى معيشة الملايين من الأفراد ولها تأثير كبير على تحسين مستوى الحياة في المجتمع وتعتبر الدولة في مجتمعات العالم الثالث مسئولة عن إشباع الحاجات الأساسية بما يحقق الأمن الغذائي للمواطنين ، ومن الأهداف المرجوة من سياسة دعم السلع الغذائية الاتي :

أ- توفير السلع الغذائية الضرورية بأسعار مناسبة تكون في متناول مستحقي الدعم وذلك لمنع تدهور مستوى المعيشة لهؤلاء الأفراد .

ب- تحقيق الاستقرار في الأسعار لأن ذلك الدعم يترتب عليه زيادة فى الدخول الحقيقية للأفراد التى يصل اليها الدعم مما يقلل من عبء الضغوط التضخمية لهم وحمايتهم من ارتفاع الأسعار .

ت- تقريب الفوارق بين الدخول فى طبقات المجتمع المختلفة حيث يعتبر الدعم وسيلة لإعادة توزيع الدخول بين الأغنياء والفقراء كمايساهم الدعم فى تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين .

ث- رفع المعاناة عن بعض الفئات وتوفير مقومات الحياة الكريمة لهم بتيسير المعيشة للمواطنين الذين ليس لديهم القدرة على تحمل أعباء المعيشة بسبب ارتفاع الأسعار .

١٤-٢ برامج وأهداف الدعم الحكومي في السعودية :

(١٤-٢-١) برامج الدعم الحكومي :

أ- **المدفوعات النقدية المباشرة :** ومنها فروقات الأسعار والإعانات الحكومية ومنح البعثات للتعليم .

ب- **القروض الميسرة :** حيث تمنح السعودية القروض بهدف تمويل المشروعات الإنتاجية وتمويل المساكن ، ويتم تقسيط هذه القروض وتسدد بدون فوائد .

ت- **دعم أسعار بعض السلع الغذائية .**

ث- **تخفيض أسعار خدمات الكهرباء والمياه .**

ج- **الإعفاءات الجمركية :** للمواد الأولية والألات والمعدات .

(١٤-٢-٢) أهداف الدعم الحكومى :

أ- زيادة عدد المشروعات الاستثمارية المنتجة لتوفير فرص عمل للمواطنين .

ب- توفير الدخل لكبار السن والمحتاجين والمتقاعدين .

ت- تحقيق مستوى معيشة كريم للمواطنين .

ث- إعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع .

ج- تأمين السكن المناسب للفئات ذات الامكانيات المادية المحدودة .

(١٥) تجارب بعض الدول الأجنبية فى الدعم

الدولة	أشكال الدعم الحكومى
كينيا	تقدم المساعدات النقدية للأسر التى تتكفل بالأيتام والأطفال والضعفاء ولقد كان لهذا البرنامج أثار ايجابية على التعليم والصحة والتغذية
المكسيك	برنامج الفرص هو البرنامج الرئيس للحد من الفقر حيث أنه لا يهدف فقط الى التخفيف من الأثار المباشرة للفقر من خلال المساعدات النقدية،ولكن يهدف أيضا إلى تحسين نظام الصحه والتعليم وقد حقق هذا البرنامج العديد من المميزات
مالاوى	تبنت الحكومة وضع مشروعات للحماية الاجتماعية وذلك بالتعاون مع كلا من منظمة اليونسيف والصندوق العالمى لمكافحة الايدز والسل ويستهدف هذا البرنامج الأسر الأكثر فقرا والأسر التى تعانى من قيود العمل
موزمبيق	قدمت برنامج دعم الغذاء وذلك لمساعدة الأسر التى تعانى من الحرمان وذلك للحصول على الغذاء الكافي وتوفير مدفوعات شهرية لهم تعادل ثلث الحد الأدنى للأجور
بنجلاديش	تعد بنجلاديش من أفقر دول العالم ، حيث أن ثلث المواطنين يعيشون تحت خط الفقر لذلك قامت الدولة بعمل مجموعة من البرامج ومنها التحويلات العينية (برامج التغذية) ،والتحويلات النقدية (المعاشات لكبار السن والمعاشات للمعاقين) ، توفير فرص عمل ، دعم أسعار الكهرباء والغذاء ،الاعفاء من رسوم التعليم.
الهند	سياسة الأمن الغذائى وذلك لضمان حصول الأفراد ذوى الدخول المنخفضة على نصيب كافي من السلع الأساسية حيث توجد أسر تحت خط الفقر وتقوم الحكومة بتوزيع بطاقات خاصة لهم وذلك لحصولهم على السلع الغذائية الأساسية بأسعار مدعمة.

١٦-موقف الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الإسلامي من الدعم الحكومي :

(١٦-١) موقف الفكر الاقتصادي الرأسمالي من الدعم الحكومي :

على المستوى النظري ، نجد أن الفكر الاقتصادي الرأسمالي يرى أن مصلحه الجماعة تتحقق من خلال محاولة كل فرد تحقيق المصلحة الخاصة وبالتالي فان النظام الرأسمالي يرفض تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي وبالتالي يرفض أي شكل من أشكال الدعم الحكومي .

ولكن التجربة العملية عند التطبيق أثبتت عدم صحة هذا الافتراض مما أدى الى الدعوة الى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لذلك نجد أن أغلب الدول الغربية لديها برامج للضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وبرامج دعم العاطلين عن العمل .

ولذلك فان صندوق النقد الدولي عندما يلزم الدول النامية بإلغاء الدعم الحكومي فإن موقفه هذا يتفق مع الفكر الرأسمالي النظري السلبى من الدعم الحكومي ،ولكن هذا يتناقض مع الفكر الرأسمالي العملي الفعلي الإيجابي مع الدعم الحكومي .

(١٦-٢) موقف الفكر الاقتصادي الإسلامي من الدعم الحكومي :

إن موقف الفكر الإسلامي من الدعم الحكومي هو موقف إيجابي مضمونه وجوب الدعم الاقتصادي الحكومى وذلك وفقا للأتى :إن الاقتصاد الإسلامي يتميز بنظرة اقتصادية عقائدية للمال إذ أن المالك الحقيقى للمال هو **الله** عز وجل :"لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ "المائدة١٢٠

وقوله تعالى :" وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ "النور ٣٣

ونظرا لأن المال هو مال الله فإن الإنسان مستخلف فى إنفاقه وذلك فى قوله تعالى :"آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ "الحديد ٧

إن الله تعالى مالك الملك استخلف الجماعة فى الانتفاع به وبالتالي فإن للجماعة حق الانتفاع بمصادر الثروة المتوفرة فى المجتمع .

ونجد أن أنماط الدعم الحكومي في الإسلام :

أ- كفالة الدولة للأفراد من خلال توفير السلع الضرورية .

ب- توفير الدولة العمل المناسب لكل فرد من أفراد المجتمع .

ت- تقدم الدولة القروض للمحتاجين .

١٧- الأثار السلبية للدعم :

أ- قد يترتب على الزيادة السنوية المستمرة في الدعم زيادة في نسبة عجز الموازنة العامة للدولة .

ب- عدم وصول الدعم الى مستحقيه .

ت- يؤدى الدعم السلعي إلى سوء استخدام بعض السلع المدعمة ،كما يترتب عليه زيادة الكميات المستهلكة من هذه السلع ويؤثر هذا على التنمية الاقتصادية .

ث- يؤدى الدعم إلى عدم وضوح القيمة الحقيقية للسلع والخدمات ،وقد ينعكس ذلك على التكاليف ،مما يؤدى الى توقف بعض الأنشطة فى حالة التخصص فى السلع المدعمة .

(١٧-١) مساوئ وأضرار الغاء الدعم :

أ- يؤدى إلغاء الدعم الى زيادة موجات التضخم الذى يترتب على ارتفاع أسعار السلع وما يترتب عليه من أثار سلبية على الاقتصاد في المجتمع .

ب- يؤدى إلغاء الدعم عن بعض السلع إلى احتمال رفع أجور الأيدي العاملة وقد يؤثر ذلك على المركز التنافسى لبعض القطاعات في الدولة .

ت- قد يترتب على إلغاء الدعم العديد من الاحتجاجات التي قد تتحول إلى ثورة جياع.

١٨- (تصور للدور الذى يمكن أن يؤديه الدعم الحكومي في التأثير على كلا من دالة الانفاق الاستهلاكي ودالة الادخار فى ظل قاعدة الرشد الاقتصادي الإسلامي)

(١٨-١) يقوم هذا التطبيق على مجموعه من الافتراضات :

أ- يجب أن نأخذ فى الاعتبار أنه لكى يتم التطبيق العملي لتلك التصور يجب أن يكون داخل دول إسلامية يحرص فيها المستهلك على تطبيق ضوابط الشريعة الإسلامية من حيث الاعتدال فى الإنفاق وكذلك عدم الاكتناز والحرص على استخدام جزء كبير من المدخرات فى مشروعات استثمارية ذات ربحية للفرد وللمجتمع .

ب- يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن الدعم الحكومى يعنى تلك النفقات العامة التى تدفعها الدولة نقدا أو عينا (كتوفير بعض السلع والخدمات مجانا أو بأثمان منخفضة لكافة أفراد الشعب أو للطبقات الفقيرة .) دون حصول الدولة على أى مقابل لهذة المنفعة .

ت- يجب على الحكومة أن تقوم بتقييم مقدار الدعم الحكومي المقدم للأفراد لكى تتأكد من عدم وجود نسبة كبيرة من تأثير هذا الدعم على نسبة عجز الموازنة العامة للدولة .

ث- أن يتم عمل دراسات جدوى توضح المكاسب أو الخسائر التى يمكن أن تتحقق فى الاقتصاد فى المجتمع عند تقديم الدعم مقابل المشروعات الاستثمارية التى يمكن أن يقوم بها الأفراد من مدخراتهم .

(١٨-٢) <u>دالة الإنفاق الاستهلاكى ودالة الادخار فى ظل قاعدة الرشد الإسلامي</u> :

الدخل = الإنفاق + الادخار

الإنفاق = الإنفاق على الضروريات + الإنفاق على الحاجيات + الإنفاق على الكماليات

الادخار = الادخار الاحتياطي + الادخار الإنتاجي

واذا رمزنا للمتغيرات السابقة بالآتى :

الدخل (Income) = Y

الإنفاق (Spending) = C

الإنفاق على الضروريات (Necessities)= N

الإنفاق على الحاجيات (Widgets)=W

الإنفاق على الكماليات (Amenities)=A

الادخار(Saving)=S

الإدخار الاحتياطى (Reserve) =R

الإدخار الانتاجى (Production)=O

الدعم الحكومى (Government Support) =G

$$Y = C+S$$

$$C=(C_N+C_W+C_A)$$

$S=(S_R+S_O)$

$Y=(C_N+C_W+C_A)+(S_R+S_O)$

إذا قامت الدولة بتقديم الدعم الحكومى إلى المستهلك الرشيد حيث يمكن لهذا المقدار من الدعم أن يغطي بند الضروريات سنجد أن دالة الإنفاق الاستهلاكى والادخار ستأخذ هذا الشكل الجديد.

$Y = C+S$

$C=(G+C_W+C_A)$

$S=(S_R+S_O+C_N)$

$Y=(G+C_W+C_A)+(S_R+S_O+C_N)$

يظهر من خلال المعادلات السابقة أن الجزء من الدخل الذى كان يخصصة المستهلك للإنفاق على الضروريات وفى ظل قاعدة الرشد الاقتصادي الإسلامى فإن فائض الدخل الذى يتوفر لدى المستهلك عند قيام الحكومة بتغطية هذا البند(من خلال الدعم الحكومى) سيتم توجيهه الى جانب المدخرات وبالتالى يتغير شكل كلا من دالة الانفاق ودالة الادخار مما يعنى تغطية المستهلك لجميع جوانب الإنفاق التى يرغب فى الحصول عليها وفى نفس الوقت يزداد جانب المدخرات بمقدار (C_N)الجزء من الدخل الذي كان مخصص للإنفاق على الضروريات .

وكما سبق وذكرنا أن هناك العديد من الأدلة فى الشريعة الاسلامية تحث المسلم على الإدخار وكذلك على تحريم الاكتناز (الكنز بالمفهوم الاقتصادي هو ادخار لا يتحول إلى استثمار و بالتالي يمثل هذا تسرب جزء من الدخل القومي) كما أن هناك العديد من الأدلة الشرعية أيضا على ضرورة استخدام هذة المدخرات فى الاستثمارات المختلفة مما يترتب عليه تحقيق النمو الاقتصادي والزيادة الإنتاجية وتوظيف العمالة .

١٩-البدائل المختلفة للدعم :

ولقد تعرضت العديد من الدراسات للبدائل المختلفة لسياسة الدعم ومنها الأتى :

(١٩-١): الدعم النقدى بدلا من الدعم العينى :

يرى أصحاب هذا الرأى أنه يمكن حل مشاكل الدعم عن طريق تقديم الدعم النقدي لأصحاب الدخول المنخفضة وتحجب عن أصحاب الدخول المرتفعة ويتم ذلك تدريجيا خلال فترة زمنية من ٣- ٥ سنوات على أن يتم تحديد من يستحق الدعم مع مراعاة زيادة قيمة الدعم سنويا بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار ،ويرى أصحاب هذا الراى أنه سيترتب على ذلك ترشيد استخدام السلع بعد طرحها فى الأسواق بأسعارها الاقتصادية ؛لأن الأسعار سترتفع حتى تتعادل مع التكلفة الاقتصادية .

١- ولكن يوجد العديد من الاعتراضات على اتباع سياسة الدعم النقدي ومنها :

أ- نقص المعلومات وماينتج عنها من عدم القدرة على تحديد دخول الأسر التى تستحق الدعم .

ب- عدم وجود ضمان لتوفير السلع الأساسية بأسعار تناسب محدودي الدخل .

ت- أرتفاع معدلات التضخم مما يؤدي الى تأكل الدعم النقدي بدون دعم ملموس للفئات الفقيرة .

ث- احتمالية وصول الدعم النقدي لمن لا يستحقه .

(١٩-٢): ضرورة الإبقاء على الدعم السلعى ومحاولة ترشيده :

وذلك لأن للدعم السلعى العديد من المزايا ، ويجب على الدولة أن تتخذ الإجراءات المناسبه لوصول الدعم للمسحقيين الحقيقين وهو ما تسعى اليه الدولة خلال هذه الفتره من خلال تجديد بيانات جميع المواطنين فى بطاقات التموين ولذلك يجب العمل على إبقاء هذا النوع من الدعم لان الدعم السلعي يستفيد منه الآن نسبة كبيرة من محدودي الدخل فى استهلاكهم اليومي من سلع وخدمات .

٢٠- النتائج والتوصيات :

أولا : النتائج :

١- نجد من خلال دراستنا لسلوك المستهلك المسلم أن القيم الإيمانية والقيم الأخلاقية لديه يترتب عليها سلوك استهلاكي سوي يقوده نحو الحلال ،كما يؤدي الى ضبط احتياجاته فى ضوء أحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية .

٢- إن المستهلك المسلم يدرك بأن الإنفاق وفقا للشريعة الاسلامية يكون بمثابة عبادات وطاعات يثاب عليها ، مما يدفعه أن يكون انفاقه وسلوكه فى هذا المجال مطابقا لما أمر الله به .

٣- إن الإنفاق وفقا لضوابط الشريعة الإسلامية يدفع الأفراد إلى الاعتدال فى تصرفاتهم فيصرفون جزء من دخولهم على احتياجتهم الضرورية والحاجية والكماليات ويدفعون بجزء آخر منها إلى الإنفاق الخيرى والى الادخار ثم الى مجالات استثمارية .

٤- إن الحكومه تقوم بتقديم عدة أنواع من الدعم منها مباشر وغير مباشر وضمني كما أنها تقدم نوعين من برامج الدعم وهما الدعم الحكومى الاقتصادى العينى والدعم الحكومي الاقتصادي النقدي .

ثانيا : التوصيات :

١- يجب أن يبتعد المسلم عن الإنفاق المظهري والترف الزائد لأن ذلك يكون خسرانا له فى الدنيا والأخرة ،كما يؤدي الى الفساد الاقتصادي وضياع العديد من الموارد بدون قيمه مضافة وذلك يعوق عملية التنمية الاقتصادية .

٢- إن للحكومات الإسلامية دور هام فى مراقبة وسائل الأعلام التى قد تدفع الشباب الى مجاراة الدول الغربيه فى بعض تقاليدها وعادتها فى الاستهلاك ويترتب على ذلك زيادة فى الطلب على الوارادات مما يؤدي الى كساد فى المنتجات الوطنية وانتشار البطالة .

٣- يجب أن يقتدي كل مسلم فى حاله الأزمات الاقتصادية بسيدنا محمد عليه الصلاه والسلام من حيث الاقتصاد فى المأكل والمشرب وغيرها ،وفى حاله الرواج الاقتصادي عليه أن يدخر المال الذى يستفيد به فى أوقات الكساد الذى يمكن أن يتعرض له ، وذلك اقتداء بحديث رسول الله صل الله عليه وسلم " رحم الله امرء اكتسب طيبا وأنفق قصدا وقدم فضلا ليوم فقره وحاجتة "الطبرى

٤- إن تحصيل المدخرات ليست الغرض الأساسي المرغوب من الأفراد ولكن الأهم هو حسن التصرف فى تلك المدخرات بما يترتب عليه من رواج اقتصادي داخل المجتمع .

٥- إن الدين الإسلامى هو إحدى أهم الاديان التي تؤمن بالوسطية في كثير من المجالات منها الإنفاق لذلك يجب استثمار هذه التعاليم لخدمة التنمية الأقتصادية .

٦- يجب أن يكون هناك دور للدولة لتشجيع الأفراد على زيادة الاستثمارات ويمكن أن يكون الدعم الحكومى الذى تقدمه الدولة للمستهلك المسلم الذى يتبع ضوابط الشريعة فى الإنفاق هو وسيله غير مباشره للدولة فى تحفيز الأفراد على الاستثمار .

٧- ضرورة العمل على ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه وذلك من خلال العمل على تشديد الرقابة على جميع مراحل حركة السلع المدعمة مع مراعاة مواصفات الجودة لهذة السلع .

٨- الاستمرار فى سياسة الدعم بمفهوم جديد من حيث الأخذ بفكر الدمج بين الدعم العينى والدعم النقدى

المراجع :

١- أحمد عبد الغفار عطوه قبال – " المنهج الإسلامى فى إتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكى – الأسس ونموذج لكيفية التطبيق " – مجله مركز صالح عبد الله كامل – مصر – مجلد ٥- عدد ١٣ – ٢٠٠١ .

٢- أبو الفداء عماد الدين بن كثير _ " تفسير القرأن العظيم المعروف بتفسير بن كثير " –دار السلام للنشر والتوزيع

٣- أمينه حلمى – "كفاءة وعدالة سياسة الدعم فى مصر " – المركز المصرى للدراسات الأقتصادية – ورقة عمل رقم ١٠٥ – نوفمبر ٢٠٠٥ .

٤-الهادى أحمد محمد حسنى- " الادخار فى الأقتصاد الاسلامى " – http://www.sustech.edu/staff_publications/2012

٥- حسن ماشا عربان مطر – "ضوابط الإنفاق فى الإسلام دراسه وصفية وتحليلية "- مجله مركز بحوث القرأن والسنة النبوية – جامعة القرأن الكريم والعلوم الاسلامية – السودان – العدد ١- ٢٠١٣ .

٦- حسين حسين شحاته – "الضوابط التربوية والضوابط الشرعية للسلوك الاستهلاكى الاسلامى "- مركز صالح عبد الله كامل _ أبحاث ندوة التربيه الاقتصادية والانمائية فى الاسلام – يوليو – ٢٠٠٢ .

٧- ربيع محمود الروبى – " المنهج الاسلامى فى الادخار والاستثمار "- مركز صالح عبد الله كامل _ أبحاث ندوة التربية الاقتصادية والانمائية فى الإسلام – يوليو – ٢٠٠٢ .

٨- زينب توفيق السيد عليوة – " تقييم أثر الدعم الحكومي فى النمو الأقتصادي فى مصر –خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ " –www.caus.org.lb

٩- زيد بن محمد الرمانى- " الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك "- http://kantakji.com/economics/

١٠- عشير جيلالى – " ترشيد الإنفاق فى تكوين المدخرات في الاقتصادالإسلامى " – مجله الحكمة للدراسات الاسلامية – الجزائر – العدد ٢٥- ٢٠١٥ .

١١- ماهر حامد الحولى – "استثمار المدخرات فى الاسلام" –www.site.iugaza.edu.ps

١٢- محمد صفوت – " علاقة الدعم بالتضخم فى مصر –٢٠٠٥-٢٠١٥ " –fekr.online.com

١٣- تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – "منظومة الدعم فى مصر – حقائق وآراء " – مجلس الوزراء – العدد٦٣- ٢٠١٢ .

١٤-نجاح عبد العليم أبو الفتوح _" التفضيل الزمنى وقرار الادخار فى الاقتصاد الإسلامى " –مجله جامعة الملك عبد العزيز – الأقتصادالاسلامى – مجلد ٩- السعودية – ١٩٩٧ .

١٥-يحيى بن شرف الحوارانى النووى –" كتاب رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ".

16-Abd Rahim" WEALTH OF NATION: CONSUMPTION, SAVING AND INVESTMENT IN ISLAMICECONOMICS ONOMICS "- Universiti Malaysia Sabah (MALAYSIA-https://library.iated.org/view/ABDRAHIM2010WEA

17-Khalid Zaheer _"Islamic Economics: An Emphasis on Spending and Utilisation ofResource"http://www.khalidzaheer.com/essays/kzaheer/economic%20issues/spending_and_utilisatio

18-Muhammad Sharif Chaudhry –"Fundamentals of Islamic Economic System"-http://www.muslimtents.com/shaufi/b16/b16_4.htm

19- Ismail Yurdakok -"SHARIAH PERSPECTIVES ON CONSUMPTION/SAVINGS BEHAVIOUR"_ https://www.scribd.com/doc/22302141/Islamic-Economics-Islamic-Perspectives-on-Consumption-Savings-Behaviou

.

.